

قانون رقم ٧ لسنة ٢٠٢٠

بتعديل بعض أحكام قانون تنظيم الهيئات الشبابية
 الصادر بالقانون رقم ٢١٨ لسنة ٢٠١٧

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

يسintel بصدر المادة (٣) ، والبند (٧) من المادة (٢٧) من قانون تنظيم الهيئات
الشبابية الصادر بالقانون رقم ٢١٨ لسنة ٢٠١٧ ، النصان الآتيان :
صدر المادة (٢) :

تضُع الجهة الإدارية المركزية الأنظمة الأساسية للهيئات الشبابية الخاضعة
لأحكام هذا القانون ، وتعتمد بقرار من الوزير المختص ، وتتضمن جميع القواعد
والأحكام المنظمة لعمل هذه الهيئات ، وعلى الأخص الآتي :

مادة (٢٧ / بند ٧) :

٧ - الإعفاء من (٧٥٪) من مقابل استهلاك الكهرباء والمياه والغاز والمكالمات
التليفونية على الأقل ، وفي جميع الأحوال تسرى عليها التعريفة المقررة لمنازل .

(المادة الثانية)

يضاف إلى نص المادة (١) من قانون تنظيم الهيئات الشبابية المشار إليه تعريف
لمراكز التنمية الشبابية ، على أن يكون تالياً في الترتيب لتعريف "الهيئات الشبابية
الأخرى" ، نصه الآتي :

مراكز التنمية الشبابية : هيئات شبابية تتشاً بقرار من رئيس مجلس الوزراء ،
تهدف إلى تقديم مجموعة من الخدمات لأعضائها ، بغية اكتشاف مواهبهم وتنميتها
واستثمار أوقات فراغهم في ممارسة الأنشطة الاجتماعية والرياضية والثقافية والفنية
في إطار السياسة العامة للدولة .

(المادة الثالثة)

تضاف فقرة ثانية إلى نص المادة (٢٦) ، وبند جديد برقم (١٠) إلى نص المادة (٢٧)

من قانون تنظيم الهيئات الشبابية المشار إليه ، نصها الآتي :

مادة (٢٦ / فقرة ثانية) :

ويجوز بقرار من رئيس مجلس الوزراء إنشاء مراكز تنمية شبابية أو تحويل بعض الهيئات الخاضعة لأحكام هذا القانون إلى مراكز تنمية شبابية ، وتعتمد هذه المراكز بالشخصية الاعتبارية ، ويصدر بنظامها الأساسي قرار من الوزير المختص ، يتضمن تنظيمها وتحديد اختصاصاتها ومواردها المالية وكيفية تشكيل مجالس إدارتها وأ آلية الرقابة على أعمالها .

مادة (٢٧ / بند ١٠) :

١٠ - الإعفاء من مقابل الانتفاع المقرر على الهيئات الشبابية لصالح أى من الوزارات أو الهيئات أو وحدات الإدارة المحلية .

(المادة الرابعة)

على الهيئات الشبابية التي لم توفق أوضاعها وفقاً لقرار وزير الشباب والرياضة رقم ٣٦ لسنة ٢٠١٨ أن تقوم بتوافق أوضاعها دون رسوم طبقاً لأحكام هذا القانون ، خلال ستة أشهر من تاريخ العمل به ، وإلا اعتبرت منحلة بقوة القانون .

(المادة الخامسة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٨ جمادى الآخرة سنة ١٤٤١هـ

(الموافق ٢ فبراير سنة ٢٠٢٠ م) .

عبد الفتاح السيسى